وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الثاني والثلاثون، العدد٤ الخميس ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **صندوق النقد العربي، يتوقع تحقيق الاقتصاد المصري نموا قدره ٥,٥% خلال ٢٠٢٢/٢٠٢٣.[1]**

▪ توقع صندوق النقد العربي تحقيق الاقتصاد المصري نموا قدره ٥,٥% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقابل ٦,٢% متوقع بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

▪ أشار الصندوق، في تقرير أفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٢ الصادر عنه حديثا، عن تحقيق الاقتصاد المصري نموا قدره ٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، نتيجة لانتعاش قطاع السياحة الذي نمت إيراداته خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو خمس أضاف ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق لتحقق نحو ٥ مليارات دولار.

▪ وأوضح أن الميزان البترولي حقق أيضا فائضا قدره ٢,١% مليار دولار، بجانب نمو قطاع الصادرات غير البترولية بنحو ٣٨%، لافتا إلى أنه من أبرز العوامل الداعمة للتعافي برنامج الحكومة المصرية لدعم المصدرين، وسرعة ومرونة السياسات الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية، التي تم اتخاذها.

▪ وأوضح التقرير أن الحكومة المصرية أعلنت عن عزمها زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري ، وزيادة ضخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاقتصاد المحلي ، عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص الوطني ، ودعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتجات المحلية ، بجانب الإعلان عن برنامج طرح الأصول المملوكة للدولة للقطاع الخاص بقيمة ١٠ مليارات دولار سنويا لفترة زمنية مدتها ٤ سنوات، ووضع خطة واضحة وملزمة لتخفيض الدين العام كنسبة مئوية من الدخل القومي وكذلك عجز الموازنة على مدى السنوات الأربعة القادمة، وتقديم رؤية متكاملة لتنشيط وتعزيز البورصة المصرية ، بما في ذلك طرح حصص في شركات مملوحة للقوات المسلحة.

▪ وأضاف أنه استنادا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول ومتقرحات التخارج على مستوي القطاعات المختلفة ، حتي يكون هناك منطق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استنادا إلى التجارب الدولية الناجحة ، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية ، التي أثرت على الدولة خلال السنوات السابقة ، لافتا إلى أن وثيقة سياسة ملكية الدولة توضح عددا من القطاعات الاقتصادية التي سيتم التخارج الكامل منها والبعض الآخر الذى سيشهد زيادة الاستثمار الخاص فيها وانخفاض أو ثبات الاستثمارات الحكومية.

- **صندوق النقد العربي يتوقع تراجع معدل التضخم في مصر إلى ٧,٢% خلال ٢٠٢٣.[2]**

▪ أشار صندوق النقد العربي في تقرير أفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٢ الصادر عنه حديثا، إلى إنه من المتوقع أن يتأثر المستوي العام للأسعار في مصر، خلال عامي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بعدد من العوامل أبرزها سياسة البنك المركزي المصري النقدية، ومدي استمراره في رفع أسعار الفائدة للتحكم في معدلات التضخم والحفاظ على مستهدف ٧%، بجانب التقلبات في سلاسل الإمداد العالمية، مما سيؤثر على أسعار السلع الغذائية وبالأخص القمح، بجانب استمرار ارتفاع الطاقة والمواد الغذائية.

▪ وأوضح أن معدل التضخم في مصر سجل نحو ١٣,٥% خلال شهر مايو ٢٠٢٢، وهو أعلي مستوي مسجل

---

[1] https://www.benokinvest.com/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d8%aa%d8%ad%d9%82%d9%8a%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84/

[2] https://www.benokinvest.com/%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%8a%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9-%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%ac%d8%b9-%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%84-%d8%a7%d9%84/

خلال الأربع سنوات الماضية، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار، ولكن بوتيرة أقل خلال الفترة القادمة، مع استمرار البنك المركزي في تضييق السياسة النقدية للوصول إلى مستهدفه للتضخم البالغ ٧% (+/-٢%).

- **صندوق النقد العربي، البنوك المصرية تستحوذ على ١٣,٦% من إجمالي أصول القطاع المصرفي بالمنطقة بنهاية ٢٠٢١[3].**

- أشار صندوق النقد العربي، إلى إن أصول القطاع المصرفي العربي تجاوزت حاجز الـ ٤ تريليونات دولار في نهاية ٢٠٢١، ما يمثل ١٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية.
- وأوضح الصندوق، في التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠٢٢، أن أصول القطاع المصرفي في الدول العربية وصلت إلى ٤ تريليونات و٣١ مليار دولار في نهاية العام الماضي بنمو بنسبة ٥% مقابل ٣ تريليونات و٨٤٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠، بما يعكس ثقة العملاء والسوق بالقطاع المصرفي بالرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة "كوفيد -١٩".
- وذكر التقرير أن البنوك الإماراتية ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر من أصول القطاع المصرفي العربي بنسبة تصل إلى ٢٢,٤% في نهاية العام الماضي، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية بلغت ٢١,٧%.
- وأرجع التقرير ارتفاع حجم أصول القطاع المصرفي العربي إلى نمو السيولة لديها بسبب الإجراءات التحفيزية من قبل المصارف المركزية العربية منها على سبيل المثال تبني سياسات نقدية تيسيريه وتحرير بعض هوامش رأس المال، وذلك لمواجهة تداعيات جائحة "كورونا" وانعكاساتها السلبية على التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات أثناء الجائحة.
- وأشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي استحوذ على ما نسبته ٦٧,٨% من إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي في نهاية العام الماضي لتحافظ دول مجلس التعاون علي حصتها السوقية المحققة في نهاية ٢٠٢٠ والبالغة آنذاك حوالي ٦٦%، بينما استحوذت البنوك المصرية على ما نسبته ١٣,٦% من إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي، تلتها كل من البنوك المغربية واللبنانية والجزائرية بنسبة ٤,٢% و٣,٧% و٣,٥% على التوالي.
- وأوضح التقرير أن متوسط نسبة أصول البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١٣٦% في نهاية العام الماضي، بما يعكس أهمية القطاع المصرفي العربي نظراً لارتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال استخدام السياسات الاحترازية الكلية والجزئية والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية.
- وأضاف أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت تشكل المكون الأكبر من أصول القطاع المصرفي العربي، حيث بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي حوالي ٢,٤٤ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١، لتشكل حوالي ٦١% من إجمالي الموجودات.
- وذكر تقرير صندوق النقد العربي أن ودائع القطاع المصرفي العربي واصلت ارتفاعها وتخطت عتبة تريليوني دولار للعام الخامس على التوالي حيث بلغ حجم الودائع نحو تريليونين و٥٥٩ مليار دولار في نهاية العام الماضي مقابل تريليونين و٤٢٦ مليار دولار في نهاية ٢٠٢٠، بنمو بنسبة ٥,٥%.

- **موقع CNN Travel الأمريكي، مصر ضمن قائمة أفضل ١٢ مقصدًا سياحيًا للسفر إليه حول العالم[4].**

- نشر موقع CNN Travel الأمريكي الشهير تقريره تحت عنوان " أفضل الأماكن للسفر إليها في فصل الخريف، وأوضح خلاله أن مصر جاءت ضمن قائمة أفضل ١٢ مقصدا سياحيا للسفر إليه حول العالم في فصل الخريف خلال العام الجاري والتي أعددها الموقع.
- وأشار إلى سهولة السفر إلى مصر خاصة مع إمكانية الوصول إليها عبر دول أخرى سواء في وأوروبا أو الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كثرة المقاصد السياحية، والأماكن التي يستطيع السائح مشاهدة الآثار الموجودة بها والتي ترجع لعصور ما قبل التاريخ، منوهًا عن الفنادق الفاخرة الموجودة في مصر للإقامة بها.

---

[3] https://www.benokinvest.com/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b3%d8%aa%d8%ad%d9%88%d8%b0-%d8%b9/

[4] https://gate.ahram.org.eg/News/3651582.aspx

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر تسجل ٦,٦% نموا اقتصاديا بنهاية العام المالي المنتهي في ٣١ يونيو [٥] .**

- استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومؤشرات الأداء الاقتصادي عن الربع الأخير من العام.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تطورات معدل النمو العالمي، موضحة أنه بعد حدوث تعاف مبدئي في مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢١، بدأت المخاطر المرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية العالمية تنعكس سلبيا على مؤشرات النمو خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذلك مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

- وأضافت في هذا السياق أن "صندوق النقد الدولي" خفّض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٢ إلى ٣,٢%، بمقدار ٠,٤% مقارنة بالتقديرات السابقة في شهر أبريل، ومعدل التضخم العالمي يواصل الارتفاع في العديد من دول العالم، وتم رفع توقعات التضخم العالمي بسبب زيادات قياسية في أسعار الغذاء والطاقة، فضلا عن اختلالات العرض والطلب المتعلقة بأزمة "كورونا".

- وأضافت أنه من المتوقع أن يسجل متوسط معدل التضخم العالمي ٨,٣% خلال عام ٢٠٢٢ ليسجل ٦,٦% في الاقتصادات المتقدمة و٩,٥% في الاقتصادات النامية، فيما تشير التقديرات إلى عودة التضخم لمعدلات ما قبل "كورونا" خلال عام ٢٠٢٤، في حالة عدم تفاقم الأزمات المُسببة لارتفاع التضخم كتصعيد الأزمة الروسية-الأوكرانية وتداعياتها السلبية على سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة والسلع الغذائية.

- وأشارت إلى إن مخاطر دخول العالم في ركود تضخمي تتصاعد، مشيرة لما أعلنه "صندوق النقد الدولي" من أن تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة ينذر بدخول العالم مرحلة جديدة من الركود التضخمي تشبه فترة السبعينيات التي شهد فيها العالم ارتفاعات قياسية في معدلات البطالة وانخفاضا في مستوى الدخل والمعيشة.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، أيضاً إلى استمرار نمو التجارة العالمية في الربع الأول من العام الجاري لتسجل ٧,٧ تريليون دولار بزيادة ١٠% على أساس سنوي، موضحة أن البيانات تشير إلى أن هذا الارتفاع يرجع بشكل كبير لارتفاع أسعار السلع حول العالم، حيث ارتفعت قيمة التجارة حوالي ٣٠% مقارنة بمعدلات ما قبل جائحة "كورونا".

- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، موضحة أن الاقتصاد المصري نما بمعدل ٣,٢% خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهي مؤشرات مبدئية، فيما بلغ معدل النمو خلال العام المالي الماضي ٦,٦%، مقارنة بـمعدل نمو بلغت قيمته ٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وعزت الدكتورة الوزيرة الزيادة في معدل النمو خلال العام المالي الماضي إلى طفرة النمو المُحققة في الشهور التسعة الأولى من العام بواقع ٧,٨%.

- وأضافت أن قد حدث تحسن ملحوظ في كافة الأنشطة الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وجاء قطاع المطاعم والفنادق على رأس القطاعات التي شهدت نموا بمعدل ٤٥,٥%، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة ١٦,٣%، ثم قناة السويس بمعدل ١١,٧%، فالصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩%، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي.

- وأشارت إلى إن القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ تمثلت في: الصناعة التحويلية، التجارة، الزراعة، الأنشطة العقارية، الاستخراجات، حيث ساهمت هذه القطاعات بحوالي ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تنامي الحركة بقناة السويس نتيجة السياسات التسويقية التي انتهجتها هيئة قناة السويس في جذب خطوط ملاحية جديدة للعبور من القناة، وانعكاسا لبعض المتغيرات العالمية التي أدت إلى زيادة الوفر الذي تحققه القناة مقارنة بالطرق البديلة في ظل ارتفاع أسعار تأجير السفن ونوالين الشحن وارتفاع أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية جراء الأزمة الروسية الأوكرانية.

- وأضافت إن معدل البطالة استقر عند ٧,٢% خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي، فيما شهدت معدلات التضخم تصاعدا متأثرة بالاتجاهات التضخمية في العالم، حيث تنامت الضغوط التضخمية إلى مستوى يناهز ١٥% في شهري يونيو ويوليو الماضيين؛ تأثرا باستمرار تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية، وبصفة خاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فيما بلغ معدل التضخم الشهري (على أساس سنوي) المتوسط العام ٩,٧%.

---

[5] https://almalnews.com/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%aa%d8%b3%d8%ac%d9%84-6-6-%d9%86%d9%85%d9%88%d8%a7-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a7-%d8%a8%d9%86%d9%87%d8%a7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d8%a7/

- **في إطار الإعداد لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) بشرم الشيخ في نوفمبر القادم: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلق الجولة الأولى من المشاورات حول المبادرة المقترحة لرئاسة" (COP27) حياة كريمة من أجل أفريقيا قادرة على التكيف مع تغير المناخ"[٦].**

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجولة الأولى من المشاورات حول المبادرة المقترحة لرئاسة مؤتمر الأطراف (COP27) "حياة كريمة من أجل أفريقيا قادرة على التكيف مع تغير المناخ"، وذلك في إطار الإعداد لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) والذي سوف يعقد بشرم الشيخ في نوفمبر القادم.

- أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن القارة الأفريقية تمثل بؤره للتأثر بتغير المناخ، حيث ستستمر في المعاناة من الآثار التي تتجاوز قدرتها على التكيف وتؤثر على جودة حياة سكان القارة، خاصة في المناطق الريفية وذلك من ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، بالإضافة إلى التغيرات المفاجئة في هطول الأمطار، والظواهر الجوية الشديدة. فإن تلك التحديات المتتالية تشكل مخاطر كبيرة على الزراعة والأمن الغذائي، ويمكن أن تؤدي إلى تراجع المكاسب الإنمائية التي تم تحقيقها.

- وأضافت أن تفشي جائحة كوفيد -١٩ والتحديات الجيوسياسية الأخيرة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وتزيد من تعقيد التحديات التي تواجهها أفريقيا حاليًا، مؤكده أنه وعلى الرغم من تلك التحديات، إلا أن القارة الأفريقية عززت بشكل استباقي جهودها الجماعية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، لافته إلى إطلاق أفريقيا مبادرتيها الرئيسيتين والمتمثلتين في المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة ومبادرة التكيف الأفريقية، وذلك خلال فعاليات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إحدى أفضل قصص النجاح المصرية والمتمثلة في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية مع "عدم ترك أحد وأي مكان خلف الركب"، موضحه أن المبادرة تستهدف ٥٨ ٪ من المصريين، الذين يعيشون في ٤٥٠٠ قرية، بتكلفة إجمالية تبلغ ٨٠٠ مليار جنيه مصري، مشيرة إلى إدراج المبادرة على منصة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية كواحدة من مسرعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- وأوضحت أن "مبادرة حياة كريمة" تعتمد نهجًا مراعيًا للمناخ، من خلال مزامنة جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، وتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على التكيف.

- وأكدت أن أفريقيا تدعم الجهد العالمي للتصدي لتغير المناخ وأن تكون مثالًا يحتذى به في تحسين وجودة حياة سكانها وخاصة في المناطق الريفية.

- وأوضح الدكتور/ جميل حلمي، مساعد الوزيرة لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، إن مبادرة حياة كريمة تحقق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما تضمن المساءلة من خلال إنشاء آليات المراقبة القائمة على نهج تشاركي في التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة للمشروع، وتستند كذلك إلى توافر الموارد المالية والبشرية.

- وأوضح أن تنفيذ المبادرة له إطار زمني محدد، حيث تم البدء بالفعل بالمرحلة الأولى انطلاقًا من العام المالي ٢٠٢١، وتم تحقيق حوالي ٦٠ ٪ من المستهدف في المرحلة الأولى والتي تغطي حوالي ١٥٠٠ قرية، يستفيد منها حوالي ١٧ مليون مصري وحول التدخلات الخضراء لحياة كريمة، موضحًا أن المبادرة تتضمن مكونات أكثر حساسية للمناخ تهدف إلى التخفيف من تغير المناخ، وتعزيز صمود المجتمعات الريفية، وتحسين قدرتها على التكيف مع اتباع مسار تنمية منخفض الكربون.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر التقرير السنوي لإنجازات تطوير الخدمات الحكومية والبنية المعلوماتية "يونيو ٢٠٢٢"[٧].**

- استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية التقرير السنوي لإنجازات تطوير الخدمات الحكومية والبنية المعلوماتية "يونيو ٢٠٢٢".

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إن تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتيسير الحصول عليها يُعد من الأولويات التي تحرص عليها الدولة، وتسعى الحكومة إلى تحقيقها بكل جدية، مؤكدة أن الهدف الرئيسي لرؤية مصر ٢٠٣٠ هو "رفع كفاءة جودة حياة المواطن المصري" مشيرة إلى تحقيق الكثير من الانجازات في مجالات تطوير الخدمات الحكومية، تطوير وسائل تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير البنية المعلوماتية للدولة المصرية، مضيفة أن العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ شهد تنفيذ العديد من المشروعات في هذه المجالات، إلى جانب توفير البرامج والتطبيقات لتقديم خدمات أفضل مرتفعة الجودة للمواطنين والمستثمرين في وقت أقل وبالشكل والأسلوب الذي يناسبهم والدقة والكفاءة المطلوبة وايضا التطبيقات المكانية التي تساعد في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة لإجراء تخطيط قومي متكامل وتوجيه جهود التنمية الي المناطق الأكثر احتياجًا ومتابعة

---

[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1371&lang=ar
[7] https://mped.gov.eg/singlenews?id=1367&lang=ar

الآداء التفصيلي لمشروعات الدولة وأصولها.

- وأشار المهندس / أشرف عبد الحفيظ، مساعد وزيرة التخطيط للتحول الرقمي، إلى مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن حيث بلغ عدد المراكز المطورة حتى شهر يونيو ٢٠٢٢ (٤٠٢) مركز تقدم ٢٨٩ خدمة، وكانت من أهم مخرجات هذا المشروع تطوير الديوان الذكي بمحافظة الإسكندرية وربط خدماته بالمراكز التكنولوجية الموجودة بالأحياء على مستوى المحافظة، تطوير وميكنة اشتراطات البناء الجديدة مع استكمال التدريب الميداني على الاشتراطات البنائية الجديدة في ١٤ محافظة بواقع ٦٤ موقع، كما تم اعتماد عدد ١٧١ موقع على مستوى الجمهورية لاعتماد الايصال وحافظة التوريد المميكن الخاصة بمنظومة المالية و الاعتماد المالي.

- واستعرض التقرير السنوي لوزارة التخطيط مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالمدن العمرانية الجديدة حيث تم تطوير ٢٥ مركز تقدم ١٤٤ خدمة، كما بلغ عدد المراكز التكنولوجية المتنقلة ١٥٧ مركز حتى يونيو ٢٠٢٢ تقدم ١٧٥ خدمة خاصة بقطاع الأحوال المدنية، قطاع المرور، مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، مشروع تطوير المحليات، هيئة التنمية الصناعية، وهيئة الدواء المصرية.

- وأشار التقرير إلى مركز خدمات مصر بمحافظة أسوان وتشمل خدمات المرحلة الاولى للمركز خدمات وزارة الداخلية، خدمات وزارة العدل، خدمات السجل التجاري، خدمات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الخدمات التكنولوجية البنكية الغير نقدية، خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني.

- وفيما يتعلق بمشروعات تطوير خدمات الصحة أوضح التقرير أن إجمالي عدد مكاتب تسجيل المواليد والوفيات المطورة حتى يونيو ٢٠٢٢ بلغ ٤٦٦٦ مكتب، كما تم رفع القدرة التشغيلية لعدد ٢٥٠٨ مكتب، ومن أهم مخرجات المشروع تدشين حملة التطعيم بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان ضد مرض شلل الاطفال للأطفال من عمر يوم الى ٥ سنوات عن طريق ارسال عدد ٦,٥ مليون رساله نصيه، عدد ٩,٥ مليون رساله نصيه (الجرعة التنشيطية)، إلى جانب الربط مع منصة التفاعل الاجتماعي (Rapid pro) و التطبيق في عدد ١٠ مكاتب صحة ، والعمل على تحديث نسخة التكويد الدولي للأمراض من النسخة ال ١٠ الى النسخة ١١ الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

- وحول مشروع البنية المعلوماتية لأنظمة التطعيمات أشار التقرير إلى تطوير ٢٤٧٤ مكتب تطعيمات من إجمالي ٥٠٨٨ مكتب، ومن نتائج المشروع انتظام وضمان حصول حوالى ٢,٧ مليون طفل على التطعيمات (٢١,٦ مليون تطعيم سنوياً)، تطوير نظام مخازن التطعيمات بنسبة ١٠٠%، حصر التخلفات عن التطعيم والتواصل مع اسرهم لرفع نسبة التغطية الى نسبة قد تصل الى ١٠٠ %.، ربط جميع محافظات الجمهورية بمبادرة علاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة، ربط قاعدة بيانات التطعيمات بقاعدة بيانات الملف الطبي للأسرة، إلى جانب ميكنة عدد ٣ محافظات (قنا – اسوان - الغربية) ليصل عدد المحافظات المميكنة بمنظومة التطعيمات الروتينية للأطفال الى ٢٤ محافظة مميكنة.

- وأشار التقرير إلى مشروع البنية المعلوماتية المكانية (المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية NSDI)موضحًا أن من نتائج إتاحة التصوير الفضائي إتاحة مرئيات فضائية بدقة مكانية ٣ متر يومية تغطي جمهورية مصر العربية، بدقة زمنية يومية ودقة طيفية تصل لـ ٨ أطياف، إتاحة مرئيات فضائية عالية الدقة ٣٠ -٥٠- ٨٠ سم تغطي الأماكن المأهولة بالسكان، ترشيد أوجه الإنفاق الحكومي والجهد المتكرر في شراء الصور الفضائية، إتاحة حسابات إلكترونية لمنظومة التصوير الفضائي للجهات الحكومية المعنية (٧١ جهة حكومية)، إتاحة صور الأقمار الصناعية لخدمات المحليات (متابعة الأنشطة التنموية - تراخيص البناء والتصالحات على مخالفات البناء) و لخدمات القطاعات الزراعية والمياه ومتابعة الأراضي وتخصيصها، تقديم الدعم للعديد من المشروعات والخدمات (الأنشطة الزراعية – الموارد المائية – الأصول – الأمانة الفنية لحوكمة اصول الدولة .....).

- وتطرق التقرير إلى نتائج المتغيرات المكانية وتشمل تطوير عدد (٢٦) وحدة متغيرات مكانية بدواوين عموم المحافظات، تطوير عدد (٢٩٢) مركز متغيرات مكانية فرعي داخل المحافظات على مستوى الجمهورية، إصدار تقارير المتغيرات المكانية بشكل دوري بإجمالي ٧٥٠,٠٠٠متغير منذ يونيو ٢٠١٨ حتى الآن، تحليل مستمر للصور الفضائية واستخراج ومتابعة المتغيرات المكانية ومؤشرات أدائها، تقديم خدمات "شهادة المتغيرات المكانية" بالمحافظات لتحديد مكان رخص البناء أو طلبات التصالح وتحديد تاريخ التعامل على الأرض، ومن حيث البيانات المكانية وخرائط الأساس تم توفير خريطة أساس موحدة لجمهورية مصر العربية بمقياس ١: ١٠٠٠٠٠، رسم خريطة الأساس لمساحة ٧٥٠٠٠٠ ألف كم٢ ليصبح إجمالي خرائط الاساس بمقياس رسم ١:٢٥٠٠٠ لعدد ٢٠ محافظة، تشغيل منصة البنية المعلوماتية في ١٤ محافظة، استكمال منظومه الاراضي الفضاء وتحميل بياناتها من خرائط الاساس لعدد ٢٠ محافظة، تصوير جوي عال الدقة لمساحة ٧٥ ألف كم٢ (محافظات القاهرة الكبرى و الدلتا و محور قناة السويس)، لاستخدامها في رسم خرائط أساس بمقياس ١: ٢٥٠٠، رسم خريطة أساس بمقياس ١: ٢٥٠٠ للأغراض المكانية التفصيلية، لمساحة ٤٩ ألف كم تغطي ١٤ محافظة، ربط بيانات ٣ مناطق صناعية مع بيانات خريطة الاساس الموحدة لجمهورية مصر العربية، علاوة على ربط عدد ١٢ جهة حكومية بالمنظومة المركزية.

- وتناول التقرير تحليل البيانات المكانية حيث تم اطلاق تطبيقات (متابعة المشروعات- متابعة مبادرة حياة كريمة- خريطة الأساس المتكاملة)، عمل تحليلات خاصة بالمساحات المائية بالتعاون مع المركز الوطني لتخطيط

استخدامات أراضي الدولة، عمل تحليلات عن الأراضي الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة ومشروع مستقبل مصر، التنسيق مع مشروع العفن البني بوزارة الزراعة لإتاحة التحليلات الخاصة بالمشروع علي المنصة الزراعية، اصدار تطبيق بالتعاون مع وحدة التنمية المستدامة لعرض مؤشرات التنمية المستدامة، فضلا عن توفير البيانات الخاصة بانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون من ٢٩ صناعة مختلفة في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨ على مستوي المحافظات لإضافتها الى لوحة القيادة وخريطة جمهورية مصر العربية لوحدة النمذجة والتنبؤات، بالإضافة إلى تطوير وانشاء المنصة الجغرافية لمحافظة الشرقية، إضافة خريطة الأساس الموحدة لتطبيقات "متابعة حياة كريمة" و "متابعة المشروعات".

- **السيد الدكتور رئيس الوزراء يتابع موقف خطط ومشروعات "صندوق مصر السيادي"[٨].**

- عقد السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعا؛ لمتابعة الموقف التنفيذي لخطط ومشروعات "صندوق مصر السيادي" التي تستهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المقبلة، وذلك بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق.
- وأشار السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى إن "صندوق مصر السيادي" يضطلع بدور مهم للغاية باعتباره الذراع الاستثماري للدولة المصرية، مؤكدا أن الصندوق يمضي في تنفيذ ما تتبناه الدولة من العمل على استقطاب الاستثمارات من القطاع الخاص وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد أهم موارد النقد الأجنبي للبلاد.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى الدور الاستراتيجي لـ "صندوق مصر السيادي" كشريك استثماري مع القطاع الخاص، مضيفة: جهود الصندوق تتكامل مع الدور الذي تلعبه المؤسسات الحكومية الرسمية وأهدافها التي تركز بشكل أساسي على إيلاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد، وهي الخطة التي تتبناها الحكومة بالفعل.
- وأوضح رئيس مجلس إدارة "صندوق مصر السيادي" أن الصندوق يستهدف من خلال إدارة الكيانات والشركات المملوكة للدولة تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقا لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة.
- وأكد أن ذلك يتم أسوة بنماذج الصناديق السيادية التي تمتلكها كبرى الدول في العالم، وما هو متعارف علية دوليا، من حيث قيام هذه البلدان بتعزيز تمويل صناديقها السيادية؛ لتعظيم قدرتها الاستثمارية في مشاريع لها جدوى اقتصادية تسهم في تعظيم العائد على أصول الدولة للأجيال المقبلة.
- وأوضح الأستاذ / عبدالله الإبياري، رئيس قطاع الاستثمار بـ"صندوق مصر السيادي"، أن صندوق مصر السيادي نجح في جذب استثمارات بقيمة ٣,٣ مليار دولار من الصناديق السيادية العربية خلال العام الجاري، كما استعرض أمثلة على قيام الصندوق بجذب استثمارات (بعضها بالدولار والبعض الآخر بالجنيه المصري) لرؤوس أموال من القطاع الخاص في مجالات: الهيدروجين الأخضر، والسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، والصناعة، والخدمات المالية والتحول الرقمي والتعليم والصناعة لكونه الشريك الامثل للقطاع الخاص والصناديق السيادية العالمية النظيرة.

- **الدكتور / محمد معيد، وزير المالية، تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة[٩].**

- أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أننا حريصون على تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، عبر مراعاة الالتزام بالأولويات التنموية الوطنية الهادفة إلى تحسين معيشة المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، وفقًا لرؤية «مصر ٢٠٣٠» وتعظيم جهود العمل المشترك للتحول للاقتصاد الأخضر، وإرساء دعائم نظام بيئي متكامل ومستدام، يعزز قدرات الدول على مواجهة مختلف المخاطر المناخية، خاصة بالتزامن مع استضافة مصر لقمة المناخ، في نوفمبر المقبل.
- وأشار إننا نتطلع إلى تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ على نحو يُسهم في تحقيق الأهداف الأممية التنموية، ويتسق مع العلاقات الثنائية المتميزة بين الجانبين في شتى المجالات، لافتًا إلى أهمية التزام الدول المتقدمة بالوفاء بتعهداتها بشأن توفير التمويل اللازم للدول النامية لمواجهة التغيرات المناخية بآليات ميسرة.

---

[8] https://www.sis.gov.eg/Story/239316/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A?lang=ar

[9] https://gate.ahram.org.eg/News/3652408.aspx

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

▪ التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[10]:**

▪ وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

▪ وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

▪ كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

▪ ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فتح أبواب كبرى منصات التجارة الإلكترونية لتسويق منتجات مشروعات الشباب[11].**

▪ يقدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع كبرى منصات التجارة الإلكترونية "أمازون مصر" و"جوميا" مزايا استثنائية لأصحاب المشروعات الصغيرة لعرض منتجاتهم وتسويقها عبر هذه المنصات، التي توفر لهم عمولة مخفضة مقارنة بالمشروعات الأخرى ، فضلا عن إمكانية تخزين منتجاتهم لمدة عام بدون تكلفة إضافية ، كما يتم تدريب أصحاب المشروعات من خلال جهاز تنمية المشروعات على كيفية تسجيل مشروعاتهم في هذه المنصات وإدارة حساباتهم بشكل سليم ، بجانب توفير فريق فني متخصص لدعمهم بعد إنشاء الحساب ومساعدتهم على حل أية مشكلات تواجههم أثناء التنفيذ، يأتي ذلك استكمالاً للدعم المتكامل الذي يقدمه لأصحاب المشروعات في تسويق منتجاتهم، باستخدام الوسائل الحديثة والإلكترونية ، ومساعدتهم على التوسع في زيادة مبيعات مشروعاتهم والترويج لها عن طريق التسويق الإلكتروني ، مما يضمن قدرتهم على الاستمرار في أنشطتهم والتوسع فيها.

▪ وأشار الجهاز إلى أن يستفيد من هذه الخدمة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ممن يملكون سجلا تجاريا وبطاقة ضريبية، والمتخصصون في قطاعات الملابس والمنتجات الجلدية والمفروشات والمنتجات الغذائية والأدوات الكهربائية والأجهزة الطبية والإلكترونية، وليس بالضرورة أن يكون صاحب المشروع من عملاء الجهاز بل يمكنه أن يستفيد من هذه المميزات عن طريق التقدم لفرع الجهاز في المحافظة مقر المشروع واستيفاء البيانات المطلوبة.

▪ كما يقوم الجهاز في نفس الإطار بتقديم دورات تدريبية لمختلف أصحاب المشروعات، لتطوير مهاراتهم في مجال التسويق الإلكتروني، تتضمن موضوعات متعددة منها توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية وآليات التسويق الإلكتروني، وكيفية اختيار القناة التسويقية المناسبة لطبيعة المشروع، وإنشاء الصفحات على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، وإدارة الحملات الإعلانية بنجاح، بالإضافة إلى مهارات التصوير الاحترافي للمنتجات.

---

[10] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[11] https://www.benokinvest.com/%d9%81%d8%aa%d8%ad-%d8%a3%d8%a8%d9%88%d8%a7%d8%a8-%d9%83%d8%a8%d8%b1%d9%89-%d9%85%d9%86%d8%b5%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d9%83%d8%aa%d8%b1%d9%88/

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

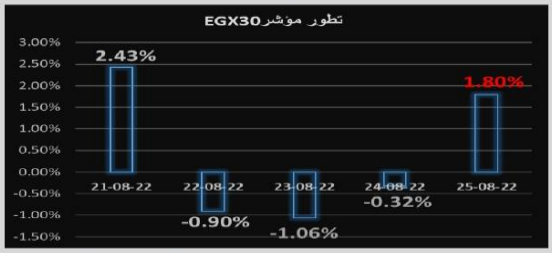

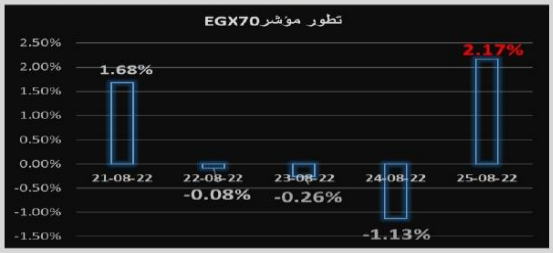

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة ١,٨٠% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، مقارنة بارتفاع بنسبة ٢,٤٣% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة ٢,١٧% مقارنة بانخفاض بنسبة ١,٦٨% في بداية الأسبوع.

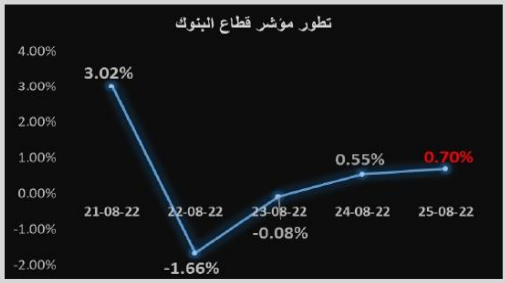

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة ٠,٧٠% مقارنةً بارتفاع بنسبة ٣,٠٢% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٥,١٦%، مقارنة بانخفاض بنسبة ١,٩٨% في بداية الأسبوع.

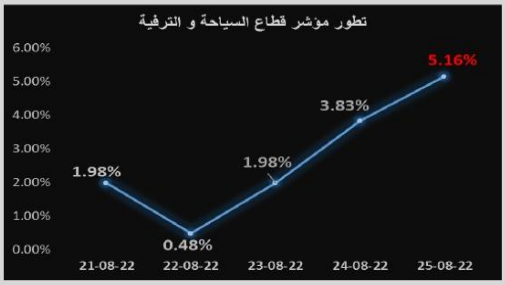

فئات المستثمرين

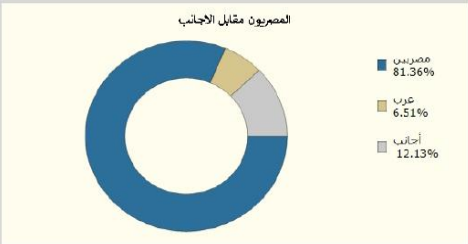

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي تشير إلى أن مصر الثالثة عربياً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ٢٠٢١:**